

### نقش القلم



محمد عبد الحميد الصقر

### قراصنة العصر

من يحمي الناس من شر تسلط الهاتف الذي أصبح في بعض الأحيان كالسواس الخناس؟! بذخه أوطان الناس ومسكنهم وخصوصياتهم، ليكنو النقال في بعض الأحيان مصيبة ووبالا على صاحبه بطيبة تربيته وسلامة نيتة رجالا كان أو امرأة، شابا أو طفلا، غنيا أو فقيرا، وغيرهم كثيرون تحت مظنار البساطة تطير حساباته وأرزاق أسرته وأطفاله مريضهم ومبعدمهم بهوياته! فقد تفوق لصوص العصر على جميع الحازير الربانية والنبوية، والكتب الطاهرة الربانية عن الربا البنكي والميسر المخفي والزنى الأزلي، وقتل النفس الإجرامي وعدم الوفاء الألمي منذ «قابيل وهابيل، وغوغاه المهابيل»، فالحديث عن فنون والتوبيخ على مجاميع التعليمات والتحذيرات الغريبة! ومع الاتي التلصق المشكوك بأرقامه! وعدم تجاوزك وأساليب حسابك البنكي! الغاء أرقام حساباتك! وغيرها من الطرق الراكدة أمام الاستباحة التحليلية الرهيبة التي يستخدمها هؤلاء.

فهل تعود الإنسانية إلى عصر وقف التواصل بين القارات بحثا عن أساليب تريك حزمة العصبانيات بالذات عملاء من القارتين الأفريقية والآسيوية وبالذات للعالم الثالث، وفسقارة البلاد الضعيفة وغير المتعلمة، كما هو مستوى الدول الصناعية والقوى العسكارية ودول الكتلة الصهوبية كطرف متفوق للاحتلال ومبدع في إدارة الأموال، لن تؤثر فيه ما تعانيه إنسانية القارات المذكورة؟ فسي النهاية مع تزايد واستباحة هذه السرقات لمستوى الأمم، من يحمل راية دحر قراصنة العصر التي تستهدف التمتع بخيراتها ويستطيع وقف نزيف عدوانياتها؟! على الأمم المتحدة ومنظوماتها تطلعات قد تبهر العالم للعلم الجديد لوقف عدوانية قراصنة العالم الصاخب، فالكم متوجس خوفا من هذه السيطرة المغيبة وتسلطهم على الإنسانية الراقية لعلها طالت ما يعانیه أخوتكم بالبرشيرة من قلق عام، ولكم التقدير والاحترام من أخوتكم المتضررين بسرعة أرضعتهم من صانع الشر الإنساني وقرصانها!

### مداولة



خالد الكندري

### أخلاق الشوارع إلى أين؟

مازلنا نرى ونعيش كل يوم في شوارع الكويت حرب الشوارع المرورية والانفلات بال تصرفات لدى البعض من قاندي المركبات سواء الخاصة أو الأجرة أو حتى الاموات. حصدت هذه التصرفات المستهترة أرواح ضحايا أبرياء لا ذنب لهم سوى انهم يستخدمون الطرق لانفلالهم من مكان لآخر، إلا أن هناك من حؤل المركبات من وسسيلة نقل آمنة إلى وسسيلة نقل قاتلة، إن تشير الإحصائيات مؤخرا إلى عدد 460 حالة وفاة سنويا جراء الحوادث المرورية في الكويت، فضلا عن استهتار ورعونة البعض في قيادة مركباتهم، حيث تتعدم لديهم أخلاق القيادة ويقفدون مراعاة ظروف الآخرين، فهناك كبار السن من أمهاتنا وآبائنا ينزعجون أصحاب الاحتياجات الخاصة الذين يحاولون أن يمشوا مع الحياة والجمع فيصعقون من هذه التصرفات غير الأخلاقية، وهناك من تتعطل مركباتهم فجأة في الطريق، فبدلا من أن يجد مساعدة الآخرين يجد الأغلبية تتجاوزوه ولا يديرون لأمره بالا!

وترجع أسباب ارتفاع معدل الحوادث المرورية في أغلبها إلى تجاوز السرعات المحددة، وتشتت الانتباه وعدم تركيز قائدي المركبات، وعدم الالتزام بالإشارات المرورية، كما أن من أسباب الحوادث التباطؤ في تنفيذ المشاريع التطويرية للطرق.

الحصول على رخصة قيادة مركبة يرفع حجم المسؤولية المطلوبة التي تتعامل فيها في مواقف وأحداث يومية، فوجب علينا أحيانا رؤية مشاهد غير مقبولة، متمثلة بعادات وأنماط وسلوكيات سلبية تتعلق بقيادة المركبات، يقوم بها أشخاص امتهنوا رعونه الأداة، والتردي في الأخلاق. وأصبح من الضروري الاستعداد وتهيئة نفسك قبل مركبتك، فلا ترتكب المخالفات حتى مع غياب الرقيب، وان تتغافل مع من يسى لك في زحمة الطريق، وتنطلق بالسر في التعامل مع أزمة الطريق وزحام الهمسة البشر أحيانا أخرى، فلا بد أن نكون ممن يشهد الطريق والبشر بحسن أخلاقه وتعامله. ومازالت حوادث المرورية والتصرفات الرعناء في الطرق تشكل هاجسا ملقلا مستخدمى الطرق، ولها الاعتكسات السلبية على جميع النواحي أهمها النفسية التي تصيب الأفراد؛ لذلك الحاجة ملحة اليوم إلى وجود ثقافة تعزز مبادئ السلامة المرورية والالتزام بها وتطبيقها، وأن تكون العقوبات القانونية متناسبة وإداعة لحجم المخالفات والتجاوزات المرورية وأن تطبق فورا على مركبيها.

إلى غيره، فيهدد عما في يده ويرغب بما في أيدي الناس، يقول قيس بن الملوح على نفس السياق: وزادني كلغافى الحب أن منعت أحب شيء إلى الإنسان ما منعنا ولعلنا نتذكر كيف أخرج الله تعالى أبانا آدم وأمنا حواء من الجنة بسبب أكلهما من شجرة منعت عنهما بأمر من الله، فقد أباح المولى عز وجل لهما كل ما كان في جنتهما إلا هذه الشجرة، فوسوس لهما الشيطان ورجعما وأغواهما في هذه الشجرة حتى حدث ما يعرفه الكثير من الناس، والغريب أن بعض الناس لا ممنوع يردعه ولا ممنوع يشبعه، والأمر نفسه ينعكس على مرضى العسكري، ولعلمي واحد منهم، فهم ممنوعون من تناول كل وجبة المسألة، فهي حالة نفسية تعود إلى رغبة الإنسان في أن يجرب كل شيء، ويعرف كل شيء، وما أن يحصل على الشيء المنوع ويصيح أمامه حتى يصد عنه

جديدة والاستعانة بالقردرات الشبابية خاصة المؤهلين لشغل المناصب القيادية وهم كثر.

وربما قد يحتاج الأمر إلى اتباع سياسة النفس الطويل والتمهل في إصدار الحكم على الأداء الحكومي والنيابي، فمن خلال متابعتي لآراء المواطنين وجدت أن هناك حالة من عدم الرضا الشعبي على الأداء العام للسلطتين، ومن وجهة نظري أعتبر ذلك تسرعا في إصدار الأحكام، فلا بد ملفات كافة قطاعات الدولة، وأن ننمحههم الفرصة حتى يضعوا القرارات الصائبة من خلال الدراسة القوية وليس من خلال الحلول المؤقتة العاجلة، فلا بد من القضاء بشكل نهائي على الأزمات وليس مجرد مسكنات فقط، وجديا أحلم بأن يتم تشكيل حكومة جديدة وانتخابات مجلس جديد، وما أن جاءت الحكومة الجديدة حتى بدأت عمليات التغيير فبدأت بقيام عدد من المسؤولين ذوى المناصب الكبيرة بتقديم استقالاتهم، فعملية الإصلاح تتطلب ضخ نماء



منسلع السعيد

فائقة، فيعروضنا وأنفسهم للخطر! وحوادث السرعة نراها ونسمع عنها كل يوم، وقد بينت دراسة كندية جديدة أن الأشخاص يهتمون بالأشياء ممنوعة، ويزداد الاهتمام بها عندما يحرمون منها، وعلى الضد من كل مرغوب ممنوع، قولهم: كل ميبدول مملول، فالنفس تزهد في كل ما هو سهل وقريب النال وفي متناول اليد، فغرضونا وأنفسهم للخطر!



مشاري المطيري

أعتقد أن تثيره الإصلاح قد بدأت تظهر منذ قرار صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، حفظه الله، بتغيير رئيس الحكومة وأعقبها الخطاب التاريخي لسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، حفظه الله، بحل مجلس الأمة ثم تشكيل حكومة جديدة وانتخابات مجلس جديد، وما أن جاءت الحكومة الجديدة حتى بدأت عمليات التغيير فبدأت بقيام عدد من المسؤولين ذوى المناصب الكبيرة بتقديم استقالاتهم، فعملية الإصلاح تتطلب ضخ نماء

### كلمات لا تنسى

### كل ممنوع مرغوب

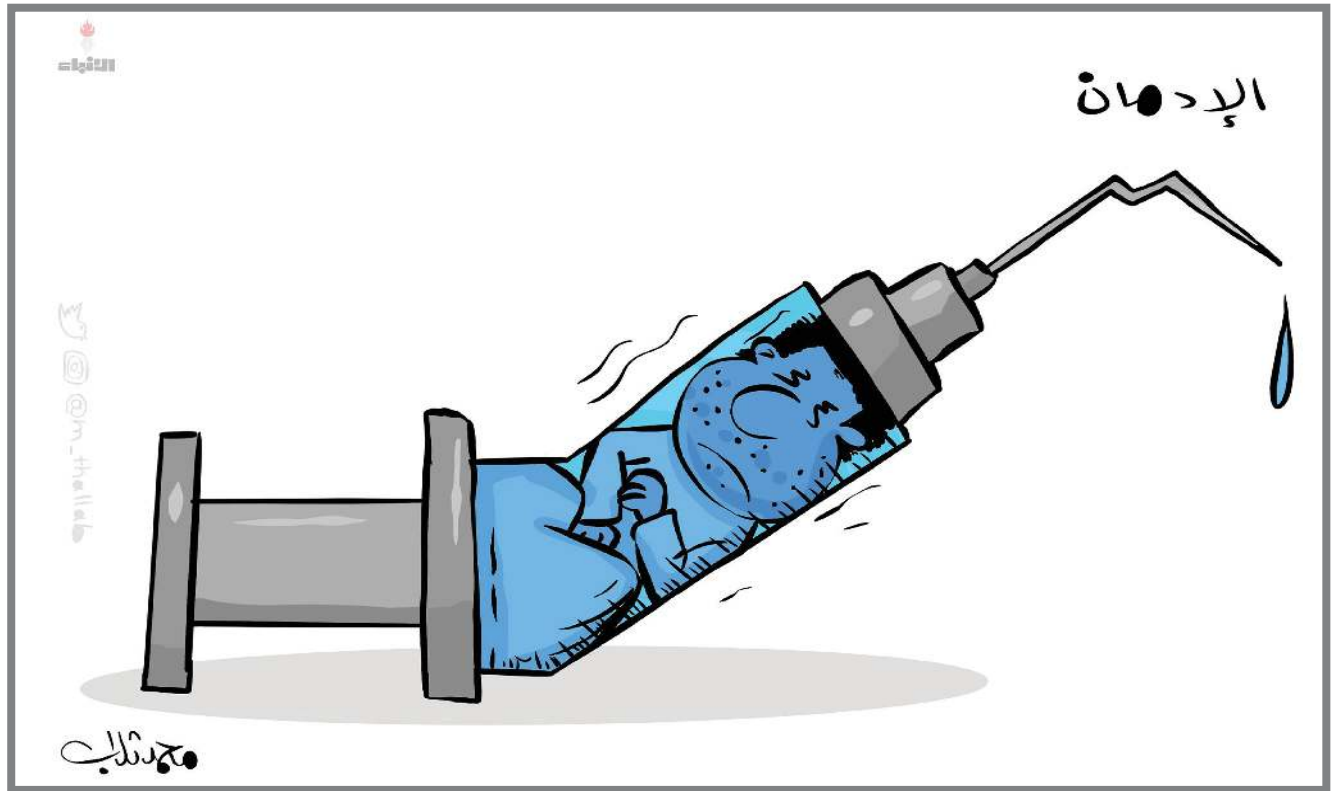
### بلاغات

### موندنال الإصلاح والاستقطالات

Dstoor40@gmail.com

هذا مثل من الواقع، وهو حقيقة، فكل ممنوع مرغوب منذ الأزل، ولاتزال مجموعة من الناس يسبرون على هذا النهج، أما ممنوع فهو غير المسموح به والمحظور، وأما المرغوب فهو المستحب والمطلوب، والذي تميل له النفس، وبينهما فرق كبير، وبالتسبية لنا فحياتنا تنظمها قوانين وأعراف وضعت لصلحتنا وسلامتنا وأمنا، ومن المفترض على كل إنسان عاقل مدرك ألا يتجاوزها، حتى لا تحكما شريعة الغاب، ويأكل القوي الضعيف، ولكن الإنسان بطبعه يسعى نحو معرفة ما خفي عنه، ويشعر بالاستغزاق جراء معنه من ذلك، وكلما زاد المنع زاد انجذابه واندهامه ورجيته نحو معرفة السبب، والأمثلة على المنوع المرغوب أكثر من أن تعد، ومنها السرعة الزائدة، فقد منعا القانون ووضع لها جزءا رائدا، ومع ذلك ها هم الشباب، أصلحهم الله وهدهم، يهرمون في الشارع يمينا ويسارا بسرعة بنا في

دفعنتي فعاليات ختام بطولة كأس العالم (قطر 2022) إلى التفكير والسؤال هل يمكن مستقبل إقامة نفس البطولة بذات الجودة ودفقة التخضيرات على أرض الكويت؟! هل من الممكن أن تتحول أفكارى إلى واقع؟ ولكن حتى يأتي ذلك اليوم علينا أولا أن نعمل على تفعيل الإصلاحات وصنع الاختلاف بين الماضي والحاضر، وأن نتعقب أخطأنا السابقة، ونعيد تصحيح واقفنا، ونشيد وبنني هذا إذا أردنا فقط أن نبدا عهدنا الجديد بقوة الفعل والتفديذ وليس بالشعارات، والتفكير بالموندنال القطري لم يتوقف عند هذا فحسب، فأنا أرى أن تلك البطولة كانت تحديا كبيرا أمام الشقيقة قطر وكان سؤالاً لا تخرج إجابته بين «أكون أو لا أكون»، إما أن يتم تنظيم حدث عادي دون المستوى يثبت النظرة الغربية المسيئة للعالم العربي، وإما أن يتم نسف جميع المفاهيم الخطأة وتصحيح الصورة النمطية التي صنعاها الإعلام الغربي عن الإسلام والعرب. وقد أعطينا قطر منذ اللحظة الأولى للفعاليات الرياضية الإجابة واضحة، فقد



نتمنى أن يعاد النظر في إجازة نصف العام وتحديد لها بأسبوعين فقط بدلا من الوضع الحالي، لأنه من غير المعقول أن يدرس الطلبة فضلا دراسيا مدته شهران، وبالمقابل يمنحون إجازة تقارب الـ 50 يوما!

نتمنى أن يشهد العام الجديد أيضا حلا عاجلا لمشاكل الطرق والشوارع في مختلف مناطق الكويت، ومحاسبة المقاولين والمشرفين على تلك المشاريع الذين ساهموا في تدمير هذه الطرق وتحميلهم تكاليف إصلاحها وسفلتتها finora وعدم التراخي معهم في هذا الجواب إذا كنا نريد الإصلاح، إضافة لذلك يجب تعويض مرتادي الطرق الذين تضرتت مركباتهم بسبب رداءة الطرق من حساب هذه الشركات حتى تشعر بالمسؤولية، وتؤدي عملها بأمانة وإتقان.

أخيرا، نتمنى أن نرى عام 2023 عاما يحاسب فيه كل فاسد ومتقاسع تسبب في هدر أموال الدولة.

### إطلالة



خالد العرافة

الأخرى، حيث سيسهم ذلك في الحد من الهدر لحسروفات العلاج بالخارج والذي أصبح يستنزف ميزانية الوزارة بشكل واضح في كل عام. أيضا ملف الفساد نتمنى أن يتم فتحه على مصراعيه ومحاسبة كل من تسبب في هذا الفساد سواء كان إداريا أو ماليا، كلنا أمل أن يكون العام الجديد بداية لكشف أسماء أي فاسد ومحاسبتة وإحاطة إلى جهات الاختصاص وإرجاع

### أقرباءين



الصيدلي حسن أنور الرميش

أثناء الأزمة لإنقاذ المملكة التي فلاح أكسفورد أستراليا كمتسوعب حاجة المنطقة خبير مثال لطريقة استثمار نكية يجب أن تكون في أنهاننا دائما. الأسباب اللوجستية أيضا ساهمت في تقادم هذه المشكلة وتلمسها كصيادلة، الدولة لديها المادة والقدرة على البناء والتوسعة ولا تملك إلا مستودعا واحدا فقط لتخزين الأدوية المستوردة من الخارج، هذا يعيق وجود كخ هائل من الأدوية والمستلزمات الطبية الأخرى التي تحتاج إلى أماكن كبيرة وآمنة. أمر آخر يتعلق بحجم الوزارة، ربما أعمل وصف ممكن أن نصف به الوزارة الحالية هو ما وصفه بها د.محمد جمال

### أزمة دوائية.. من المسؤول؟!

أيام قليلة تفصلنا عن العام الجديد، جعله الله عام خير وتطور ونهضة وإنجاز على بلدنا الكويت.. وبهذه المناسبة هناك عدد من الأملات نتمنى من الحكومة تحقيقها، وفق رؤية إصلاحية وتعاون مشترك مع مجلس الأمة في القادم من الأيام.

بداية الأمانى مع القضية الإسكانية نتمنى أن نشاهد من الحكومة تحركا جادا وملمسوا في حل هذه الأزمة بالاستعانة بالمطور العقاري لتجهيز المدن الإسكانية أو إيجاد حلول أخرى تسهم في التخفيف من معاناة المواطنين وأسهم الذين ينتظرون حق السكن. نتمنى ذلك في عام 2023 أن نرى حلولا سريعة واقعية تسهم في تطوير الخدمات الصحية، وتعيد كذلك الثقة بالخدمات الصحية لدى متلقي الخدمة من خلال اختيار نخبة من الأطباء والتشخيص السليم، إضافة إلى استقطاب أفرع المستشفيات العاملة في الكويت أسرة بالدول الشقيقة

لست هنا بصدد ذكر حلول لمشكلة نقص الأدوية، لكنني أود أن أستعرض من خلال ممارستي المهنية في وزارة الصحة بعض العوامل التي شهدتها وكانت هي المؤثر القوي على وجود كميات كافية من الأدوية والمستلزمات الطبية لتغطي احتياج المستشفيات والمرضى.

مشكلة نقص الأدوية تؤثر فينا كصيادلة من عدة نواح دون مبالغة، جوانب نفسية وأخرى فنية، والمرضى يعتقد أن الصيدلي أو الصيدلية المسؤول عن هذه المشكلة، وحتى يستوعب المريض المشكلة الأساس وحتى تعمي الوزارة حجم المشكلة الدوائية المترامية يجب أن نستوضح بعض الأمور!

بما أنني مسؤول عمدة دولة الـ feriprox أحد الأدوية المهمة التي تستخدم في علاج التلاسيميا، أحد أشكال أمراض الدم، توصلت مع المستودعات حتى أعرف سبب شح كميات هذا الدواء فجاءني الرد الصامع، أن هناك مشكلة حصلت بين المورد والشركة المصنعة، فتسالت ببني وبين نفسي من الخاسر الأول والأخير من هذه المشكلة؟! ولا أعتقد أنني أستطيع أن أتذكر الوزارة بالمشكلة الأخيرة التي حصلت



نبيعة الزهير

كشفت وزارة العدل أن قضايا الجنايات الواردة للنجبية العامة خلال 2022 بلغت 8610 قضايا، تتلخص بقضايا قتل وجرائم الخطف، مخدرات ومؤثرات عقلية، انتحار أو الاعتداء على النفس، والسؤال الذي يطرح نفسه: لم كل هذا العنف؟! هل هو بسبب غياب الدور التربوي للأسرة لانتقص في مناهج التعليم لخلق جيل واع بما له وما عليه تجاه القانون والمجتمع، ما يفرضه من عرّف وعادات وتقاليذ؟! أم نظرا لغياب الوعي الاعلامى سواء التلفاز أو الميديا أو أجهزة التواصل الاجتماعي؟! يجب أن تصل يد الإعلام لكل ما يتداوله الشباب كي يتعلموا بالأخلاق وحسن التصرف من خلال حملات توعوية وتسلط الضوء على مواطن الضعف والقصور في نشأة الشباب، والثالث المسؤول هو وزارة التربية ووزارة الإعلام ورب الأسرة، هم المسؤولون امام الله والمجتمع عن التنمية البشرية الحقلة للتهور بهم لمستقبل يتسم بالاستقرار، لما لباءه الانسان من اولوية في الاسرة والوطن.

نعم لتغليب العقوبة، لكن تأتي بعد تدرسيها بالمناهج وتوعية الطلبة (المرحلتيين التوسيع والثانوية) على ما ينص عليه القانون في حال وقوع المشكلة وتصيرهم مع توضيح عقاب كل مشكلة، وما يرتب عنها من عقاب قانوني وضياح لمستقبل الطالب لو لم يلجأ للقنوات الصحيحة ليسترد بها حقه.

هذا الوعي التربوي والقانوني والاعلامي سيجعل الشباب في منأى عن المخاطر، صنونا لمستقبلهم كونهم عماد مستقبل أوطانهم.

قد تتساءل: ما الفرق بين الاسرة في الماضي والحاضر؟ في الماضي كانت وسائل الترفيه محدودة وبالتالي رقابة الأبناء سهلة بجانب وجودهم بصفة مستمرة تحت نظر الآباء، مما يتيح نقل عصارة تجاربهم لأبنائهم، بما يجعل لديهم نضج مبكر، وكانت الاعراف الاجتماعية تتسيطر على البيوت، فكل يريد السمععة الطيبة لأهله، فنجذ الشباب يتأون بانفسهم من المشاجرات أو حتى المشادات الكلامية، اما لو نظرنا للأسرة اليوم فنجدها فقدت السيطرة على ابناءها، وذلك لكثرة تواجدهم خارج المنزل و«الصاحب صاحب»، فضلا عن انشغال الوالدين بالأحوال الاجتماعية والعمل، مما أدى لوجود فجوة بين الطرفين، وقلل فرصة نقل الخبرات والنصيحة، وبالتالي زاد ضياح الجيل الحالي وأخذ بالالجوء للميديا أكثر من اللجوء لوالديه، بجانب قلة الصبر والوازع الديني، مما يجعله فريسة سهلة للووع بفضخ المخاطر ومن ثم تطبيق القانون عليه، وينتهي به المطاف خلف القضبان.

إن، لتلقت لابنائنا ونحتضنهم ونقدم لهم النصيحة والارشاد في كل وقت ونحذرهم من صديق السوء مع متابعة البرامج التربوية الهادفة، سنجد في نهاية المطاف من التأسيس وعبر سنوات المراهقة جيلا مدركا لكل خطوة ودون الحاجة للمراقبة، وكما قال ابن المقفع: اذا رأيت شيئا حسنا أتيتة، وان رأيت شيئا قبيحا أبيتة.

### أوكسجين



شدى الفوزان

منذ ما يقارب العشر سنوات تعالت دعوات وظهرت وعود رسمية تخضير الكويت والسعي إلى تحسين الجو من خلال توسيع الرقعة الخضراء في البلاد، وتغالر الجميع واستبشرنا خيرا بهذه الدعوات والوعود، خاصة أن بلادنا تملك الإمكانيات والعزيمة والتطلعات اللازمة في هذا الإطار، وبالفعل بذلت جهود ملموسة من جانب مؤسسة مختلفة منها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وشركة بيت الإنماء الزراعي وغيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

وانطلقت بعض الجهات في عمل الدراسات على عشرات الأنواع من النباتات التجميلية التي لم تتم دراستها سابقا تحت الظروف المناخية النموذجية المحلية، بحيث تكون مقاومة للبيئة المحلية، وكذلك أنشأت الدولة عددا من الحميات الطبيعية بهدف تحقيق التوازن البيئي وتلطيف الجو وتمت زراعة عشرات الآلاف من النباتات والأشجار حتى الآن.

ولكن، بعد أن ذهب السكره وجاءت الفكرة وأصبحت على الطريق نحو التشجير وجدنا أن معظم التحركات التي بدأناها قد توقفت وكانها كانت مجرد حماسة مؤقتة أو شاملة قصيرة الأمد سرعان ما انطفأت واختفى وهجها، ليس بسبب كورونا وتداعياتها لأن التوقف جاء من قبل كورونا بكثير.. نعم اطلقنا يوما وطنيا للتشجير وهو يوم 15 أكتوبر لكن النتائج تبقى على قدر الحدث للأسف، فالتخضير باقى مجرد مناسبة تطلقها لمدة أسبوع في ظل رعايات من جهات تجارية واستثمارية عديدة وبعد انقضاء الفعاليات تتوقف الأنشطة، فالأهداف من وراء التخضير تقتضى أن يستمر في العمل لسنوات وسنوات حتى نجد حلم التخضير واقعا.

ونحن هنا لا نتحدث عن زراعة أشجار لتزيين الطرق أو بعض الشوارع ولا نتكلم عن إنشاء حدائق وممتزهاث ترفيهية، بل نتحدث عن نقلة نوعية تحتاج إليها الكويت عبر تخضير شامل يطوق البلاد من حدودها بهدف تحسين المناخ وهو ما طرح من قبل ولكن لم نره على أرض الواقع، فلا أحد يستطيع الادعاء أننا ماضون في التخضير باقى ثابتة بل ما نراه هو محاولات متناثرة ومتفرقة هنا وهناك.

نعم هناك تحديات تواجه مشروع التخضير والتشجير في الكويت لكن المشكلة بالأساس أن الاهتمام ليس على القدر المطلوب حتى نقف على هذه التحديات والعوائق بشكل واضح ومن ثم نبدا في معالجتها، نعم نحتاج إلى محطات تنوير للمياه ونحتاج إلى استخدام تقنية «الاستمطار الصناعي» للتخفيف من الآثار السلبية على مصادر المياه غير المتجددة.. نعم نحتاج إلى حل لمواجهة أثر التذخ العمراني على المساحة الخضراء.. لكن مع من نتحدث؟ ومن أين نبدأ؟

وختاما، تظل الأسئلة موجهة إلى مجلس الوزراء، وإلى الهيئة العامة لشؤون الزراعة، وإلى كل المؤهلين بالتصريفات في ديرتنا! لماذا توقفت الجهود أو على الأقل لماذا هي شحيحة للغاية؟ لماذا لم نحقق شيئا من تخضير الكويت على النحو الذي تمناه منذ سنوات؟ لماذا لا نرى جهودا على قدر الحدث في هذا الإطار وكلها محاولات سريعة من هنا وهناك؟ وأين الدور التشريعي في هذا الأمر؟

وعندما نجد الإجابات تكون لنا وقفة أخرى.